

مسلحو جنوب سوريا بين خيارين: التصفية أو الترحيل

دمشق - تشهد محافظة درعا جنوب سوريا تصعيدا خطيرا، في ظل ضغوط كبيرة يمارسها النظام على وجهاء المحافظة بشأن ترحيل مسلحين إلى مناطق هيئة تحرير الشام في شمال البلاد. وذهب النظام حذ منع إيصال المواد الأساسية خاصة إلى ريف درعا الغربي.

ويترافق هذا الضغط مع تواتر التصفيات الجسدية لعناصر انتموا في السابق إلى تنظيقات مسلحة قبل أن يقبلوا الخضوع لتسويات مع النظام في العام 2018.

ومنذ أن تسلم نظام الرئيس بشار الأسد السيطرة على جنوب البلاد باتفاق شاركت في إبرامه كل من روسيا والولايات المتحدة والأردن، تشهد المنطقة حالة من اللااستقرار، في ظل تواتر الاشتباكات بين مسلحين رافضين للتسوية والقوات الحكومية، تتخلل ذلك عمليات خطف واغتيالات.

وشكل هذا الوضع إحراجا كبيرا للأسد، في ظل مخاوف من تفجر موجة عنف أكبر، قد يصعب احتواؤها، مع تنامي حالة الاحتقان في المنطقة، وبروز تشكيلات جديدة مكونة من خلايا نائمة.

ونجحت في اللمة شناتها. وقال مصدر مقرب من لجان درعا المركزية الأربعاء إن "القوات الحكومية السورية بدأت الضغط على اللجان المركزية ووجهاء وأعيان درعا من خلال تحريك الطيران الحربي فوق ريف درعا الغربي والشرقي، لقبول الشروط التي تقدم بها الوفد الحكومي الثلاثاء وقوبلت بالرفض من قبل وقد محافظة درعا".

وأضاف المصدر "تمسك وفد القوات الحكومية السورية بترحيل عدد من الأشخاص يعيشون في مدينة طفس إلى الشمال السوري، ولم يلق هذا قبولا من وفد درعا الذي أصر على بقائهم في ريف المنطقة وبضمانة وجهاء المدينة بعدم التعرض للقوات الحكومية".

وأكد المصدر أن "وفد اهالي درعا عقد الأربعاء عدة اجتماعات في مناطق المحافظة قبل التوجه للقاء وفد القوات الحكومية بحضور الضامن الروسي".

وخبرت القوات الحكومية أشخاصا يعيشون في طفس بتسليم أنفسهم أو الترحيل إلى مناطق سيطرة المعارضة شمالي سوريا، وأعطتهم مهلة حتى الخميس.

وكان اجتماع عُقد حتى ساعة متأخرة مساء الثلاثاء حضره وجهاء

القوات الحكومية السورية تصر على ترحيل عدد من الأشخاص يعيشون في مدينة طفس إلى الشمال السوري

وتشهدت مدينة طفس الأحد الماضي اشتباكات بعد محاولة القوات الحكومية التقدم باتجاه المدينة واقتحامها، إلا أن عناصر من البلدة أوقفوا المحاولة، واستعادوا النقاط التي تقدمت إليها هذه القوات وأوقعوا قتلى وجرحى في صفوفها.

وتكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان الأربعاء عن استقدام المزيد من التعزيزات العسكرية من الكتبية 645 التابعة للفرقة الرابعة إلى بلدة جلين غربي درعا، وتشدّد نقاط حواجز في محيط طفس فيما بدا استعدادا لشن هجوم على المدينة.

وتخشى مراقبون أن يقدم النظام على شن عملية عسكرية واسعة على المنطقة، حيث يتخذ من ضبط الأمن في درعا أولوية لشعوره بأن الوضع يتجه للخروج عن سيطرته.

ويقول المقرر إن النظام يريد من خلال هذا التشنيد إرسال رسالة إلى باقي المناطق الواقعة تحت سيطرته بأنه لا مجال لكسره مجددا، وأنه مستعد للذهاب بعيدا في فرض هيمنته.

هيئات حكومية في الأردن تبتلع أموالا طائلة في غياب المردودية

ضجة في الشارع الأردني حيال رواتب مرتفعة لمسؤولين وموظفين



منهك من ضغوط الحياة

على استغلال واستثمار الثروات النووية الطبيعية الموجودة في الأردن وعلى رأسها اليورانيوم. وإنشاء محطة الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه.

ويعتقد أردنيون أن هذه الهيئة لم تقدم أي إنجاز ملموس على الأرض باستثناء أنها تبتلع الملايين شهريا، في وقت كان من الممكن توجيه تلك الأموال نحو مشاريع يستفيد منها المواطنون، على غرار مشروع العطارات، الذي أثير أيضا خلال الجلسة الرقابية التي عقدت مؤخرا.

ومشروع العطارات يهدف إلى استخراج الغاز الصخري والاستفادة منه، حيث أن الأردن هو رابع دولة على مستوى العالم من حيث حجم الاحتياطي الذي تملكه من هذه المادة، وهذا المشروع معلق في ظل وجود عوائق بيروقراطية وقانونية تحول دون تنفيذه.

ويعتبر الأردنيون العطارات مشروعاً طموحاً، حيث أن من شأنه إنقاذ الأردن من أزمة الطاقة في المملكة.

ويقول متابعون من الواضح أن هناك خللاً في تعاطي الحكومات المتعاقبة مع مسألة الطاقة، في وقت يجد فيه الأردن نفسه مضطراً إلى استيراد معظم احتياجاته منها.

وقال النائب صالح العرموطي في تصريحات صحافية "إن صح الحديث عن أن راتب الرئيس التنفيذي لمصفاة البترول التي خسرت ما يقارب 31 مليون دينار هو 27 ألف دينار شهريا، فهذا أمر غير مستغرب وما خفي أعظم".

وتساءل العرموطي "كيف الحكومة أن تساهم في شركات مثل المصفاة وغيرها ولا تؤدي دورها، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية الحالية تحتم علينا أن نضع سقفاً لهذه الرواتب، وهذا بيد الحكومة في المستوى الأول والأخير".

وأشار إلى أنه لم يستغرب من رقم 27 ألف دينار شهريا لأن الشركات التي تساهم فيها الحكومة ولها نصيب الأسد فيها، أرقامها مقارنة لهذا الرقم، والمدراء والرؤساء فيها تصل رواتبهم إلى 20 ألف دينار دون الحوافز والمكافآت.

ويرى مراقبون أن إشارة موضوع رواتب الموظفين في شركات وهيئات مثل الطاقة الذرية، رغم وجاهته، إلا أن السؤال الأهم يتعلق بماذا قدمت مثل هذه الهيئات للمواطن الأردني الذي من يتحمل كلفة إنشائها؟

وتم إنشء هيئة الطاقة الذرية الأردنية مطلع العام 2008، بهدف نقل وتطوير وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتركز الهيئة أعمالها

(27 ألف دولار). وبدل أن تعيد توضيحات طوقان تهدئة الأجواء ساهمت في المزيد من تازيمها لاسيما وأن نواب اعتبروا أنه كان من المفروض أن يجيب المجلس بدلا من تجاهله والذهاب إلى وسائل الإعلام.

وأوضح الفايز الذي كان من أثار الموضوع أن "لا شيء إيجابيا في موضوع هيئة الطاقة الذرية من بدايته وحتى نهايته إنما هدر للأموال وضباها، وهنا لا تعني الرواتب بقدر ما يعنيني شيء آخر"، لافتا إلى أن 150 مليون دينار صرفت بلا جدوى، حيث بلغت تكلفة سفريات وعطاءات لوحدها 12 مليون دينار.

وامتد الحديث عن الرواتب من أعضاء هيئة الطاقة الذرية إلى هيئات وشركات أخرى على غرار شركة مصفاة بترول الأردنية، وكشف المستشار الحكومي السابق محمد الرواشدة، عن حصول الرئيس التنفيذي للشركة، على راتب قدره 27 ألف دينار في الشهر، فيما يتقاضى مساعده 23 ألف دينار.

وكشف عن مبالغ طائلة تتراوح بين 8 و 10 آلاف دينار تصرف للمستشارين في الشركة، مشيرا إلى أن هذه المعلومات مدرجة في التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة.

تواجه حكومة بشر الخصاونة خلال هذه الفترة إحراجا كبيرا أمام الرأي العام الأردني بعد إثارة نواب لفضية رواتب مسؤولين وأعضاء في هيئات وشركات حكومية أو تملك الدولة حصة الأسد منها، وسط تساؤلات عن جدوى استمرارية بعض هذه الهيئات التي لم يسجل لها أي إنجاز ملموس على الأرض.

عمان - خلقت تصريحات نواب حول رواتب مرتفعة يتقاضاها بعض المسؤولين والموظفين الكبار في هيئات حكومية ضجة كبيرة في الأردن، لاسيما في ظل وضع اقتصادي صعب تعانیه المملكة أدى إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وأمال الآلاف منهم إلى البطالة.

وسلط حديث النواب خلال جلسة رقابية مؤخرا الضوء على عدد من الهيئات الحكومية التي تبتلع الآلاف من الملايين دون أن يكون لها أي مردودية حقيقية، على غرار المشروع النووي الذي كان تم الترويج له لسنوات وانفقت عليه أموال طائلة بداعي تنوع مصادر الطاقة.

وكان النائب محمد الفايز أول من أثار القضية حين وجه سؤالا لرئيس الهيئة الوطنية للطاقة الذرية خالد طوقان عن الرواتب والامتيازات الممنوحة له ولأعضاء الهيئة، إلا أن تحفظ الأخير عن الرد أدى إلى تصعيد الموقف، وسط تسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي لرواتب تتضخم أرقاما خيالية.



محمد الفايز
لا شيء إيجابيا في موضوع هيئة الطاقة الذرية إنما هدر للأموال

واضطر طوقان على ضوء ذلك إلى الخروج عبر إحدى القنوات المحلية وتوضيح أن راتبه لا يتعدى خمسة آلاف دينار (7 آلاف دولار) بما يشمل العلاوات والامتيازات.

وقال طوقان إن مفوضي الهيئة هم من حملة شهادة الدكتوراه من أرقى الجامعات الأميركية وبالتالي حصولهم على رواتب مرتفعة نسبيا أمر طبيعي، معتبرا أن إجمالي رواتب المفوضين الخمسة لا يتجاوز 19 ألف دينار شهريا

القدس - يعتزم مروان البرغوثي، القيادي البارز في حركة التحرير الفلسطينية "فتح" والمعتقل في السجون الإسرائيلية، ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية الفلسطينية نهاية يوليو القادم، في خطوة قد تخلط أوراق الرئيس محمود عباس.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أعلن الأسبوع الماضي، أن رئيس السلطة وزعيم "فتح" محمود عباس هو مرشح الحركة للانتخابات الرئاسية.

وأثارت تصريحات اشتية ردود فعل متباينة، حتى في داخل حركة فتح، لاسيما وأن كثيرين كانوا يتطلعون أن تفرز هذه الانتخابات قيادة جديدة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة. وهناك شعور يتسرب إلى الشارع الفلسطيني بأن ما يجري الحديث عنه هو في واقع الأمر مهندساً لحاصصة



هل يفعلها البرغوثي

هل يخلط مروان البرغوثي أوراق القيادة الفلسطينية

فسيحصل الأول على 43 في المئة والثاني على 50 في المئة من الأصوات.

ووفق الاستطلاع فإن النسبة الأكبر من مؤيدي حركة "فتح" مستعدة للتصويت لقيادة برأسها البرغوثي (في حال قيامه بذلك) مقارنة بالتصويت لقيادة رسمية يضعها الرئيس عباس وقيادة حركة فتح.

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الجاري حيث تقام التشريعية في 22 مايو، والرئاسية في 31 يوليو، فيما تجرى انتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس.

والمسجية (غير حكومي مقمره رام الله) ونشرت نتائجه في 27 ديسمبر 2020، فإن الجمهور الفلسطيني يفضل البرغوثي كمرشح للرئاسة عن عباس.

وأظهرت النتائج أن رئيس حركة حماس إسماعيل هنية سيتفوق على الرئيس عباس، في حال نافسه على المنصب. أما إذا كان البرغوثي هو مرشح حركة "فتح"، فإنه سيتفوق على هنية.

وتوافق المصدران على أن البرغوثي يستمد التشجيع في قراره من ارتفاع شعبيته في الشارع الفلسطيني. وبحسب استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية

ارتياح فلسطيني لعودة الدعم الأميركي

واعتبرت أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تتعارض مع القانون الدولي.

وقال الرجوب، متحدثا عن رام الله مقر السلطة الفلسطينية، "نأمل أن تلوح الإدارة الأميركية الجديدة ببطاقة حمراء في وجه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية والتوسعية، التي تقوض أي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة".

ويعيش أكثر من 475 ألف إسرائيلي في مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة التي يسكنها 2.8 مليون فلسطيني.

واعتبر جبريل الرجوب أمين سسر اللجنة المركزية لحركة فتح أن "إعادة فتح قنصلية القدس الشرقية ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن والالتزام بحل الدولتين هي بدارات إيجابية نرحب بها".

وانتهت إدارة ترامب تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وأغلقت مكتب التمثيل الفلسطيني في واشنطن وقنصليتها العامة في القدس التي كانت بمثابة سفارة مع الفلسطينيين. وكثفت دعمها لإسرائيل معترفة بالقدس بشرطها عاصمة لها،

واعتقلت إسرائيليين، ويدعم عبدالقادر "الاتفاق على شخصية واحدة في البيت الفتاوي بطريقة يدمقرطية"، مضيفاً أن فرض "شخصية بالامر الواقع صعب قبوله" في ما بدأ إشارة إلى عباس (85 عاما).

ولم يستبعد عبدالقادر خيار تشكيل قوائم متعددة لحركة "فتح" في الانتخابات التشريعية القادمة، لكنه أضاف "نحن مع قائمة واحدة، إذا تم اعتماد معايير الكفاءة والشفافية دون إسقاط أشخاص محسوبين على فلان وعلان (داخل الحركة)، وفي حال إسقاط شخص، فهذا لا يرضي أعدادا كبيرة وهامة من القيادات الفتاوية التي قد